

Distr.: General
23 March 2020
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة عن الإقليم
4	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
7	ثانيا - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
8	ثالثا - المسائل المتصلة بالأراضي
9	رابعا - الميزانية
10	خامسا - الاقتصاد
10	ألف - لمحة عامة
10	باء - السياحة
10	جيم - النقل والاتصالات

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي رسالة مؤرخة 13 شباط/فبراير 2020، وجهت الأمانة العامة انتباه الدولة القائمة بالإدارة إلى قرار الجمعية العامة 104/74 وطلبت إليها إسهامها، عملاً بالفقرة 16 من ذلك القرار، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم. وردا على ذلك، أوضحت الدولة القائمة بالإدارة للأمانة العامة في 27 شباط/فبراير 2020 أنه ليس لديها معلومات إضافية تقدمها. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة في الموقع الشبكي التالي: <https://www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers>.



11	دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة
12	هـاء - الطاقة المتجددة
12	واو - الزراعة ومصائد الأسماك
13	سادسا - الظروف الاجتماعية
13	ألف - العمل
13	باء - التعليم
14	جيم - الرعاية الصحية
14	سابعا - البيئة
15	ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية
15	تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل
15	ألف - موقف حكومة الإقليم
15	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
16	عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
16	باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
	المرفق
19	خريطة غوام

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية، يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصىها جنوباً، وتقع على بعد نحو 2 200 كيلومتر إلى الجنوب من طوكيو وعلى بعد 6 000 كيلومتر إلى غرب الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة مرتفعة جيرية مرجانية، والمنطقة الجنوبية منطقة جبلية. ومرفأ أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة اليابسة: 540 كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 214 059 كيلومتراً مربعاً

عدد السكان: 163 875 (تقديرات عام 2017)

العمر المتوقع عند الولادة: 79,4 سنة (النساء: 82,6 سنة؛ الرجال: 76,4 سنة (تقديرات عام 2018))

اللغتان: الإنكليزية والشامورو

التركيبة الإثنية (تعداد عام 2010): 37,3 في المائة من الشامورو؛ و 26,3 في المائة من أصول فلبينية؛ و 12,0 في المائة منحدرون من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و 7,1 في المائة من البيض؛ و 5,9 في المائة من الآسيويين؛ و 2,0 في المائة من أصول إثنية أخرى؛ و 9,4 في المائة من أصول مختلطة.

العاصمة: هغانتيا

رئيسة حكومة الإقليم: لورديس ليون غيريرو (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مايكل ف. ك. سان نيكولاس (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

الحزبان السياسيان الرئيسيان: الحزب الديمقراطي؛ والحزب الجمهوري

الانتخابات: الانتخابات الأخيرة: 2018؛ الانتخابات المقبلة: آب/أغسطس (الانتخابات الأولية) وتشيرين الثاني/نوفمبر (الانتخابات العامة) من عام 2020

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم 15 عضواً

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 31 940 دولاراً (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام 2009؛ تقديرات عام 2018)

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية: السياحة والوجود العسكري للولايات المتحدة

معدل البطالة: 3,6 في المائة (أيلول/سبتمبر 2019)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

نبذة تاريخية: كان شعب الشامورو الأصلي المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي يسكن غوام عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكل شعب الشامورو حالياً أكثر من ثلث السكان بقليل، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - تولت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة إدارة غوام من عام 1899 إلى عام 1950، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية فيما يخص جميع المسائل التي لا تقع ضمن أي برامج تتولى مسؤوليتها وزارة أو وكالة اتحادية أخرى تخضع للإشراف الإداري العام لوزير داخلية الولايات المتحدة. وغوام إقليم غير مدمج، ولا تسري أحكام دستور الولايات المتحدة كلها على الجزيرة. ويتضمن القانون التأسيسي شرعة للحقوق. فبموجب الدستور، وحدها فرادى الولايات، لا الأقاليم، التابعة للولايات المتحدة من مختار أعضاء الهيئات الانتخابية لمنصبي رئيس الولايات المتحدة ونائيه. ولكن بصفة عامة، الأشخاص المولودون في غوام هم من مواطني الولايات المتحدة، ويجوز لهم عند إثبات الإقامة في إحدى الولايات المتحدة الخمسين التصويت لأعضاء الهيئات الانتخابية في الولاية التي يقيمون فيها.

2 - وينتخب شعب غوام حاكما لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص انتُخب لهذا المنصب لولايتين كاملتين متتاليتين أن يُنتخب لشغله مرة أخرى إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة. ويجوز للحاكم الذي يتولى مسؤولية الإشراف العام والرقابة العامة على السلطة التنفيذية، أن يصدر الأوامر التنفيذية والأنظمة وأن يوصي بمشاريع قوانين لتقديمها إلى الهيئة التشريعية، وأن يعرف تلك الهيئة بوجهات نظره، وأن ينفذ التشريعات. ووفقا للجنة الانتخابات في غوام، وصل عدد الناخبين المسجلين حتى 31 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 52 379 ناخبا وناخبة. وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تولت لورديس "لو" ليون غيريرو (من الحزب الديمقراطي) منصب الحاكمة منذ كانون الثاني/يناير 2019، وهي أول امرأة تنتخب لهذا المنصب.

3 - وتضم الهيئة التشريعية لغوام، المؤلفة من مجلس واحد، 15 عضو مجلس شيوخ يُنتخب كل منهم لفترة عضوية مدتها سنتان. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل قرار النقض الصادر عن الحاكمة. وبموجب بند الأرجحية الوارد في الدستور، يكون لقوانين الولايات المتحدة الأسبقية في حالات التعارض مع قانون إحدى الولايات أو الأقاليم. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، فاز الديمقراطيون بعشرة مقاعد مقابل خمسة مقاعد للجمهوريين.

4 - ومنذ عام 1972، توفد غوام مندوبا لها إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب الذي تمتد فترة عضويته سنتين أن يصوت في اللجان وعلى التعديلات المطروحة في الجلسات العامة، لكن ليس على الإقرار النهائي لمشاريع القوانين. ويشغل مايكل ف. ك. سان نيكولاس (من الحزب الديمقراطي) الذي انتخب لولاية أولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، منصب المندوب.

5 - ويتألف النظام القضائي في غوام من هيئة محلية وأخرى اتحادية. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعيّنهم الحاكم وتقرّ تعيينهم الهيئة التشريعية لغوام. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام 2004، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعا مستقلا من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشئت بذلك فعليا هيئة قضائية محلية موحدة. ويتم اختيار المدعي العام في غوام عن طريق الانتخاب. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعيّنّه رئيس الولايات المتحدة ويقرّ مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة تعيينه.

6 - وشهدت غوام بصورة دورية جهوداً من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة، كما ورد بتفصيل في ورقات عمل سابقة. ففي عام 1997، أنشئت بموجب قانون غوام العام 23-147 اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال وممارسة شعب الشامورو حقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتوازي مع عملية تسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت بتنظيمها لجنة الانتخابات في غوام، بالإشراف على سير عملية الاستفتاء على الخيارات التي يفضلها شعب الشامورو فيما يتعلق بالمركز السياسي (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر).

7 - وفي عام 2000، خولت الهيئة التشريعية في غوام للجنة الانتخابات في غوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة المركز السياسي، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين مركز ولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وكان من المقرر أن يكون الاستفتاء غير ملزم، لكنه كان سيحدد مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقرراً في الأصل إجراؤه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم؛ وينص القانون على إجراء الاستفتاء عندما يصبح 70 في المائة من سكان غوام الأصليين الذين يحق لهم التصويت مسجلين. ويسري حق الاقتراع العام المتعلق بالانتخابات العامة على مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر 18 سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. غير أن المجلس التشريعي في غوام وصف في القانون العام 25-106 الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء بأنهم الأشخاص الذين أصبحوا من مواطني الولايات المتحدة بمقتضى سلطة وسريان القانون التأسيسي لعام 1950، وذريتهم.

8 - وفي عام 2011، دعا إيدي كالفو، الحاكم حينئذ، اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة منذ عقد من الزمن تقريباً. وأوقفت اللجنة خطط إجراء الاستفتاء في عام 2016، لكنها تواصل تنظيم حملات تثقيفية شاملة. وأنشأت اللجنة ثلاث فرق عمل مخصصة للتثقيف والتوعية بشأن كل خيار من الخيارات الثلاث للمركز السياسي التي سيجري الاستفتاء عليها، وهي: اكتساب مركز الولاية والاستقلال والارتباط الحر.

9 - وطُعن في دستورية القوانين المتعلقة بالناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء أمام المحكمة المحلية لغوام في قضية ديفيس ضد غوام، وهي دعوى جماعية قَدَّمها أرنولد ديفيس في عام 2011. وقد رُدَّت الدعوى بداية على أساس أن المدعي ليس ذا صفة وأن دفعه غير مكتملة في 9 كانون الثاني/يناير 2013، ولكن في 8 أيار/مايو 2015 أبطلت محكمة الاستئناف في الدائرة التاسعة في الولايات المتحدة هذا القرار وسمحت بالمضي قدماً في إجراءات الدعوى. وقَدَّم كل من الطرفين طلباً للحصول على حكم مستعجل إلى حين الفصل فيها نهائياً. وفي 8 آذار/مارس 2017، سلَّمت المحكمة المحلية بـ "التاريخ الطويل لاستعمار" الجزيرة وشعبها و "رغبة هؤلاء المستعمرين بالحصول على حقهم في تقرير المصير"، لكنها خلصت إلى ما يلي: لا يجيز الدستور الاستبعاد الحكومي لناخبين يستوفون الشروط للتصويت من المشاركة في انتخابات للبت في قضايا عامة لمجرد أن هؤلاء الناخبين الذين يستوفون الشروط للتصويت ليسوا من الأصل الصحيح أو السلالة الصحيحة؛ ويفرض قانون الاستفتاء على نحو غير جائز

قيودا عرقية على حقوق التصويت للسكان من غير الشعب الأصلي في غوام، الأمر الذي ينتهك التعديل الخامس عشر للدستور؛ وينتهك هذا القانون شرط المساواة في الحماية الوارد في التعديل الرابع عشر. وبالإضافة إلى ذلك، منعت المحكمة المحلية غوام بصورة دائمة من إجراء الاستفتاء الذي حدّ بصورة خاصة من حقوق التصويت لسكان غوام الأصليين وإنفاذ أي قوانين أو أنظمة مصممة لإنفاذ قانون الاستفتاء، ما دام ذلك الإنفاذ سيمنع ناخبين يحق لهم التصويت ممن ليسوا من السكان الأصليين لغوام من التسجيل والتصويت في الاستفتاء.

10 - واستأنفت حكومة غوام هذا القرار. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قدّمت الولايات المتحدة مذكرة صادرة عن صديق المحكمة دفعت فيها بأن محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة ينبغي أن تؤيد قرار المحكمة المحلية. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018، استمعت محكمة الاستئناف إلى مرافعات شفوية. وفي 29 تموز/يوليه 2019، خلصت محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة إلى أن قيام غوام بفرض قيود على الأشخاص الذين يُسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء يشكل انتهاكا للتعديل الخامس عشر وأكدت قرار المحكمة المحلية. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت حكومة غوام التماسا إلى المحكمة العليا للطعن في القرار المذكور أعلاه الصادر عن محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة، محتجة بأن إجراء استفتاء غير ملزم بشأن المركز السياسي تشكل نتائجه تعبيراً رمزياً عن تفضيل تقرير المصير، ليس تصويتاً لأغراض التعديل الخامس عشر، وأن السكان الأصليين في غوام لا يشكلون تصنيفاً قائماً على العرق. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان الطعن قيد النظر.

11 - وفيما يلي موقف الدولة القائمة بالإدارة: الحق في تقرير المصير في غوام يجب أن يمارسه جميع سكان غوام، وليس مجرد جزء من السكان؛ ولا يمكنها تأييد عملية تكون فيها لحقوق بعض الفئات أسبقية على حقوق فئات أخرى على أساس الأصل الإثني أو سلالة النسب؛ وحكومة الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع شعب غوام بأكمله من أجل التوصل إلى حل بشأن المركز السياسي الحالي لغوام؛ ويجب الوصول إلى النتيجة النهائية لهذه العملية على نحو يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة ومع المبدأ القائل بأن تقرير المصير يجب أن يمارسه المواطنون كلهم.

12 - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار التي عقدت في غراند أنس، غرينادا، في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، ذكر ممثل حكومة غوام أن الآثار المترتبة على القضية القانونية المتعلقة بأهلية الناخبين للاستفتاء كانت مثيرة للقلق وللتقسام ومعاكسة لطبيعة وجوهر ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وأن النظام القضائي للدولة القائمة بالإدارة استخدم للتأثير على شروط إنهاء استعمار غوام وإملاء النتيجة في نهاية المطاف. وبالإشارة إلى قضية قانونية أخرى قدمتها الدولة القائمة بالإدارة ضد حكومة الإقليم بشأن اللجنة الاستثنائية لأراضي شعب الشامورو، قال إن شعب غوام لا يزال مستعمراً وإن الولايات المتحدة لا تعطي الأولوية لحقه في تقرير مصيره. وأفاد بأن تقرير المصير يجب أن يعكس اعتراف المجتمع الدولي وأن إنهاء الاستعمار يتحقق باختيار الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر. وغوام حريصة على السعي إلى إنهاء الاستعمار ومستعدة لذلك، وقيادتها السياسية دليل على رغبة شعب غوام في معالجة أوجه عدم المساواة في حالته الراهنة ومركزه السياسي. وذكر الممثل أن غوام تبذل جهوداً متضافرة للشرع في حملة مستمرة للتقريب بشأن المركز السياسي. وسيوصل شعب غوام الذي يواجه أكثر من 450 عاماً من التمييز الاستعماري، وبوصفه شعباً قادراً على الصمود وعازماً، أعمال حقه الإنساني الأساسي في الاختيار.

13 - وفي 12 و 13 أيلول/سبتمبر 2019، عُقد في غوام مؤتمر لإنهاء الاستعمار بعنوان "فنهيتا: سعينا المستمر لإنهاء الاستعمار" نظمتها لجنة إنهاء الاستعمار في غوام، بدعم من منحة مقدمة من مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية بالولايات المتحدة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، كان من بين الضيوف المدعوين ضيوف من بالاو وهاواي وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (التي حضر نائب حاكمها) وغيرهم ممن تحدثوا عن جهودهم الرامية إلى إنهاء الاستعمار والحكم الذاتي.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

14 - وفقا للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم، وصل عدد الأفراد العسكريين ومُعاليهم في غوام في عام 2017 إلى 11 559 شخصا، ما يشكل 7,1 في المائة من السكان المقيمين في غوام.

15 - وعلى النحو المبين بالتفصيل في ورقات العمل السابقة، وضعت الولايات المتحدة منذ عام 2009 خططا لإعادة تنظيم وجود وزارة دفاع الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخططت سلاح بحرية الولايات المتحدة لتوحيد القواعد في أوكيناوا باليابان عن طريق نقل مشاة البحرية إلى أماكن أخرى، بما في ذلك نقل 100 4 فرد من مشاة البحرية إلى غوام. وبحسب تقرير قُدّمه مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2017 إلى لجنة في الكونغرس المعنية بشؤون إعادة التنظيم، تتوقع وزارة الدفاع أن تجري عملية النقل إلى غوام بين السنتين الماليتين 2022 و 2026، ويُقدّر مجموع تكلفة النقل وما يرتبط بذلك من مرافق بمبلغ 8,7 بلايين دولار من دولارات السنة المالية 2012، تقدّم اليابان قرابة 3,1 بلايين دولار منها.

16 - وفي 29 آب/أغسطس 2015، أصدرت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة صحيفة القرار الخاص بنقل القوات إلى غوام، بعد إصدارها البيان النهائي التكميلي عن الأثر البيئي بالنسبة لغوام في 18 تموز/يوليه 2015، الذي دعت فيه الإدارة إلى تنفيذ عملية إعادة تنظيم أصغر مما كان مقررا في الخطة الأصلية لعام 2010، وعرضت القرارات اللازمة لتنفيذ ما اقترحت من إجراءات لإعادة التنظيم وما حُدّد من تدابير لتخفيف الآثار. وتتعلق صحيفة القرار تحديدا بنقل مشاة البحرية ومُعاليهم، وتشمل القرار المتعلق بتشديد وتشغيل قاعدة رئيسية (منطقة لتجميع القوات)، ومنطقة سكن للأسر، ومجمع للتدريب على إطلاق الذخيرة الحية، وما يرتبط بذلك من بنية تحتية من أجل دعم عملية نقل العدد الذي قُلّص كثيرا من أفراد قوات البحرية ومُعاليهم. وبالإضافة إلى صحيفة القرار، أصدرت دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة أيضا رأيا بشأن الأثر الأحيائي في عام 2015، عُدّل بحسب الدولة القائمة بالإدارة في عامي 2017 و 2018، بشأن نقل إدارة القوات البحرية من أوكيناوا إلى غوام والأنشطة المرتبطة بها على غوام. وتناول الرأي الصادر في عام 2015 أثر عملية النقل على الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للانقراض والآثار الضارة بموائل حيوية لأنواع معينة، وعرض تدابير الحفاظ اللازمة لإبقاء تلك الآثار السلبية في حدها الأدنى. وعلى الرغم من صدور رأي سابق بشأن الأثر الأحيائي في سياق نقل مشاة البحرية في عام 2010، عقب طلب تقدّمت به الإدارة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 للعودة إلى الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2010 نظرا لإدخال تغييرات كبيرة على الإجراءات المقترح، صدر الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2015، الذي ألغى الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2010 وحل محله (انظر أيضا الفقرة 40).

17 - وفي 29 كانون الثاني/يناير 2020، نشر مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة التقرير السنوي لفريق المفتشين العاملين المعني بالتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات في

غوام عن أنشطة الفريق والبرامج والعمليات الممولة للإنشاءات العسكرية في غوام، وتضمن التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز والجهود المبذولة في إعادة التنظيم من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2019.

18 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، هناك حوارات نشطة بين وزارة الدفاع والوكالات المحلية التي لها يشمل اختصاصها تلبية الطلبات المتعلقة بكفالة الحماية المناسبة للموارد الثقافية والطبيعية لغوام. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن نائب الأمين المساعد لإدارة القوات البحرية المعني بالبيئة، كارنيغ أوهانيسيان، والأمين المساعد لشؤون الجزر والشؤون الدولية في وزارة الداخلية، دوغلاس دومينتش، سافرا إلى غوام في كانون الأول/ديسمبر 2019، واجتمعا بمسؤولين من وزارة الدفاع في غوام ومن حكومة الإقليم، فيمن فيهم الحاكمة غيريرو، للاستماع إلى الشواغل المتعلقة بالأنشطة العسكرية والتأثير الاقتصادي في غوام وتنسيق الموارد الثقافية والطبيعية، من بين مجموعة مواضيع أخرى.

ثالثا - المسائل المتصلة بالأراضي

19 - تنطوي مسألة استغلال الأراضي وملكيته على مسألتين رئيسيتين، هما إعادة الأراضي غير المستغلة أو المستغلة بشكل غير كامل التي هي بحوزة وزارة دفاع الولايات المتحدة، وإعادة تلك الأراضي إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. فمن أصل 147 000 فدان من الأراضي المتاحة في غوام، تملك الوزارة حاليا 40 644 فدانا، أي 27,65 في المائة من الكتلة البرية للجزيرة. وبموجب قانون غوام، يحق للجهات الخاصة المملوكة للأراضي في الإقليم رفض بيع أي أجزاء من أراضيها لأغراض عسكرية. وفيما يتعلق بالأراضي العامة، هذه الطلبات مرهونة بموافقة الهيئة التشريعية في غوام.

20 - وفي آذار/مارس 2011، وقّع اتفاق برنامجي بين وزارة دفاع الولايات المتحدة والمجلس الاستشاري المعني بحفظ التراث التاريخي ومسؤول حفظ التراث التاريخي التابع للدولة في غوام من أجل حفظ الممتلكات الثقافية والتاريخية الموجودة في الجزيرة خلال عمليات التشييد في إطار التحضير لنقل مشاة البحرية ومعاليمهم وموظفي الدعم في عام 2016. وتشمل المشاريع المدرجة في الاتفاق البرنامجي تشييد مستودع ثقافي ومختبر للصحة العامة وإدخال تحسينات إضافية على نظم المياه ومياه الصرف في الجزيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قدّم مكتب تكييف الأوضاع الاقتصادية التابع للوزارة منحنتين إلى حكومة غوام بلغ مجموعهما 129,9 مليون دولار للإنفاق على مشاريع البنى التحتية المدنية فيما يتصل بنقل مشاة البحرية. فقد مُنح مكتب الحاكمة 12 مليون دولار لعملية التخطيط النهائي والتصميم وخدمات إدارة البرامج والتشييد وعملية تشييد مستودع ثقافي. أما المنحة الأخرى، البالغة 117,9 مليون دولار، فقد قُدمت من أجل تحديث مرافق معالجة مياه الصرف الصحي (انظر الفقرة 34).

21 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا تزال إدارة القوات البحرية ملتزمة بموجب سياسة "صافي الأثر السلبية" بأن تترك أثرا بيئيا أصغر حجما على الجزر بعد نقل مشاة البحرية مقارنة بالأثر البيئي الذي كانت تتركه في السابق. وفي تقرير الكونغرس الذي قُدم في 28 أيلول/سبتمبر 2017 بشأن تنفيذ هذه السياسة، ذكرت إدارة القوات البحرية أنه من المتوقع عند الانتهاء من جميع عمليات النقل التي تم تحديدها في التقرير أن تنخفض حيازتها من الأراضي بواقع 654 فدانا بالمقارنة مع كانون الثاني/يناير 2011.

22 - وفي عام 1975، أقرت غوام القانون الاستئماني لأراضي شعب الشامورو لإعطاء السكان الشامورو المنحدرين من شعب الشامورو الأصلي فرصة استئجار الممتلكات بمبلغ رمزي. وفي أيلول/سبتمبر 2017، رفعت وزارة العدل في الولايات المتحدة دعوى قضائية ضد حكومة غوام واللجنة الاستئنافية لأراضي شعب الشامورو والمدير الإداري للجنة، احتجت فيها الولايات المتحدة بأن القانون وأنظمتها التنفيذية يميز ضد السكان من غير الشامورو على أساس العرق أو الأصل القومي، الأمر الذي يشكل انتهاكا لقانون السكن العادل، نظرا إلى أن القانون ينص على أن "سكان الشامورو الأصليين" هم وحدهم مؤهلون للحصول على عقود إيجار بغض النظر عما إذا كانوا هم أو المنحدرون منهم قد تكبدوا خسائر في الأراضي. ومن ناحية أخرى، احتجت حكومة غوام بأن هذا التفضيل جائز لأن شعب الشامورو الأصلي هو تصنيف سياسي وليس تصنيفا عنصريا.

23 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدرت محكمة الولايات المتحدة المحلية في غوام قرارا رفضت فيه الالتماس الذي قدمته الولايات المتحدة لإصدار حكم جزئي بشأن المذكرات التي التمس فيها الولايات المتحدة حكما يفيد بأن القانون يميز على أساس العرق أو الأصل القومي. ورفضت المحكمة أيضا الالتماس الذي قدمته غوام لإصدار حكم بشأن المذكرات، إلا فيما يتعلق بمسألة التعويض المالي. واحتجت غوام في ذلك الالتماس بأن الانتصاف الذي تطلبه الولايات المتحدة غير متاح. وقضت المحكمة بأن قانون الإسكان العادل لا يسمح للولايات المتحدة بالتماس تعويضات نقدية من غوام باسم فرادى ضحايا التمييز، في حين تركت مسألة ما إذا كان يمكن تقييم العقوبات المدنية لإخضاعها لمزيد من المناقشة. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافقت اللجنة الاستئنافية لأراضي شعب الشامورو على شروط التسوية المقترحة الواردة في الاتفاق المبرم بين ممثلي غوام والولايات المتحدة، على النحو المبين في ورقة الشروط المؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 التي من شأنها أن تجري تغييرات وتعديلات معينة في قانون اللجنة الاستئنافية لأراضي شعب الشامورو و/أو قواعد اللجنة وأنظمتها، وذلك من بين مجموعة أمور أخرى. وناشدت اللجنة أيضا الهيئة التشريعية في غوام سن التشريعات اللازمة للامتثال لأحكام الاتفاق وتنفيذها بغية تسوية القضية.

رابعاً - الميزانية

24 - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام، ومن المنح الاتحادية التي تخصص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة داخلية الولايات المتحدة على أساس كل حالة على حدة. وتندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة تصنيفات هي: (أ) الصندوق العام، (ب) الصناديق الخاصة، (ج) منح الإعانات الاتحادية، (د) صناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، دفع الضريبة على الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. وتتمتع الحاكمة بسلطة نقض أي مشروع قانون ميزانية؛ وعند ذلك يجوز للهيئة التشريعية إما إبطال النقض بأغلبية خاصة وإما إعادة النظر في مشروع القانون.

25 - وفي 4 أيلول/سبتمبر 2019، وقع الحاكم على قانون الميزانية للسنة المالية المنتهية في 30 أيلول/سبتمبر 2020 ليصبح قانوناً. وبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة للصندوق العام 803,6 ملايين دولار، ووصل المبلغ الإجمالي متاح لرصد الاعتمادات من إيرادات الصندوق العام يبلغ 678,6 مليون دولار.

خامسا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

- 26 - لا يزال اقتصاد غوام يقوم على دعامتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري.
- 27 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نشر مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعام 2018، إلى جانب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب القطاع لعام 2017. وتشير تلك التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بنسبة 0,3 في المائة في عام 2018، بعد زيادة بنسبة 0,2 في المائة في عام 2017. ووفقا لما ذكره المكتب، عكس الانخفاض في اقتصاد الإقليم انخفاضا في إنفاق حكومة الإقليم (بنسبة 1,3 في المائة) على أعمال التشييد والمعدات، على الرغم من التقدم المحرز في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، والاستثمارات الثابتة الخاصة (بنسبة 0,9 في المائة)، مما يعكس انخفاضا مستمرا في إنفاق المؤسسات التجارية على أعمال التشييد. غير أن هذه الانخفاضات قابلها جزئيا نمو في صادرات الخدمات التي تمثلت أساسا في إنفاق السياح والتي ازدادت بنسبة 2,2 في المائة.

باء - السياحة

- 28 - وفقا لإحصاءات أولية للزوار الوافدين أصدرها مكتب زوار غوام، وصل مجموع عدد الزوار الوافدين في السنة التقويمية 2019 إلى 1 666 665 زائرا، بزيادة نسبتها 7,6 في المائة عن عدد الزوار الوافدين المسجل في عام 2018 والبالغ 1 552 177 زائرا. وكانت في صدارة البلدان التي وفد منها الزوار في عام 2019 جمهورية كوريا (45 في المائة) التي أصبحت البلد الأول الذي وفد منه زوار في عام 2017، واليابان (41 في المائة).

جيم - النقل والاتصالات

- 29 - يبلغ طول شبكة الطرق في الإقليم أقل من 1 000 ميل بقليل، منها 420 ميلا مصنفة على أنها طرق "غير عامة". ومن أصل 550 ميلا من الطرق العامة، هناك نحو 144 ميلا من الطرق الرئيسية وبعض الطرق الثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات السريعة في الإقليم، تحصل حكومة غوام على تمويل من وزارة النقل والإدارة الاتحادية للطرق في الولايات المتحدة.
- 30 - وتتولى هيئة موانئ غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجاري في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة 95 في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضا مركز للشحن العابر إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة.
- 31 - وأصبحت خطة عام 2030 لتطوير شبكة النقل في غوام عنصرا رسميا من خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل خطة النقل، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق ووسائل النقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. وتعالج الخطة أيضا مسائل أخرى مثل التعزيزات العسكرية المقترحة.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

32 - أشار مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة، في تقريره لعام 2013 المعنون "ضرورة إجراء مزيد من التحليل لتحديد الاحتياجات من البنى التحتية العامة وتكاليفها في غوام فيما يتعلق بخطة وزارة الدفاع بشأن إعادة التنظيم"، إلى أن شبكة المياه ومرافق معالجة مياه الصرف في غوام تعاني من عدد من أوجه القصور الناجمة عن الكوارث الطبيعية ونقص أعمال الصيانة وأعمال التخريب.

33 - ووفقا للتقرير السنوي عن نوعية المياه 2017 الصادر عن هيئة غوام لمحطات المياه، عقب الدعوى المدنية التي رفعتها وزارة العدل بالولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2002 ضد الهيئة وحكومة غوام على خلفية مسائل متعلقة بالامتثال لمعايير الصحة العامة في شبكة الصرف الصحي وشبكة مياه الشرب اللتين تديرهما الهيئة والمفاوضات التي جرت في حزيران/يونيه 2003 مع الوكالات الاتحادية ذات الصلة، أطلقت الهيئة، تحت إشراف وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة، مبادرة واسعة لإصلاح مرافقها وتوفير خدمات مأمونة وموثوقة للجزيرة، مع استيفاء جميع الأنظمة. وتُجمع وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة ووكالة غوام لحماية البيئة على أن مياه الشرب أصبحت الآن تستوفي أو تتجاوز الشروط المنصوص عليها في قانون مياه الشرب المأمونة ونظام غوام الرئيسي لمياه الشرب المأمونة.

34 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، منحت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة هيئة غوام لمحطات المياه مبلغ 117,9 مليون دولار تقريبا لتمويل أعمال التشييد المتصلة بتحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الشمالية، وذلك على نحو ما أذن به كونغرس الولايات المتحدة في المادة 2821 من قانون الإنذ بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية 2016.

35 - ووفقا لبيان صحفي مؤرخ 10 كانون الثاني/يناير 2020 صادر عن وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، بدأ نظام معالجة مياه الصرف الذي تم تحسينه حديثا عملياته، في إطار سلسلة من عمليات تحسين مياه الصرف، من أجل التصدي للمخاطر على مستويي الصحة والرفاه الناجمة عن العديد من عمليات تصريف مياه الصرف غير المعالجة أو غير المعالجة بما يكفي وأوجه القصور الكبيرة في شبكة مياه الشرب العامة في غوام. وجاء ذلك أيضا عقب الانتهاء من المحطة الجديدة لمعالجة مياه الصرف التي وضعت في صيغتها النهائية في 28 حزيران/يونيه 2019 وزادت القدرة على المعالجة في المحطة القديمة من 750 000 غالون إلى 1,6 مليون غالون في اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الوكالة في 20 شباط/فبراير 2020 أن القوات البحرية للولايات المتحدة قد أكملت المرحلة الأولى من التحسينات الهامة في محطة معالجة مياه الصرف ونظام جمع مياه المجاري في القاعدة البحرية في غوام التي لديها القدرة على معالجة 6 ملايين غالون يوميا من مياه الصرف في القاعدة. ووفقا للبيان الصحفي الصادر عن الوكالة، تعتزم القوات البحرية إكمال المرحلة الثانية، مع التركيز على استبدال وإصلاح الأنابيب والفتحات وأنابيب دفع مياه الصرف ومحطات الضخ، بحلول شباط/فبراير 2021.

36 - وتوفر هيئة الطاقة في غوام جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعامة الناس ولوزارة الدفاع بالولايات المتحدة. وتعتبر إدارة القوات البحرية أكبر عملاء الهيئة، حيث ساهمت بنسبة 15,57 في المائة من إيرادات الهيئة في عام 2016. وفي عام 2018، اقترحت الهيئة إنشاء محطة جديدة لتوليد الطاقة بقوة 180 ميغاواط من خلال استثمار قيمته 400 مليون دولار لتحل محل المحطتين اللتين تعطلتا نتيجة انفجار وحريق وقعا في آب/أغسطس 2015، وستمثل المحطة للمعايير البيئية الاتحادية، وفي الوقت ذاته ستسمح

بإدماج مصادر الطاقة المتجددة القائمة من الطاقة الفولطاضوئية الشمسية، إضافة إلى 130 ميغاواط من مزارع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية المقرر إنشاؤها (انظر أيضا الفرع هاء أدناه).

هاء - الطاقة المتجددة

37 - في عام 2013، اشتركت وزارة الداخلية في الولايات المتحدة والمختبر الوطني للطاقة المتجددة في نشر الخطة الاستراتيجية للطاقة في غوام، التي حددت معايير قياس التقدم المحرز في تحقيق هدف خفض استخدام الوقود الأحفوري بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2020، ووضعت سياسات محددة يمكن تنفيذها في غوام في مجال الطاقة النظيفة، إلى جانب استراتيجيات في مجال التثقيف والتوعية. واشتركت الوزارة والمختبر أيضا في نشر خطة عمل غوام في مجال الطاقة، التي تضمنت خطط تنفيذ مفصلة لاستراتيجيات محددة تساعد على تحقيق هدف خفض الاستخدام بحلول عام 2020.

38 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، اكتمل تشييد أول مرفق للطاقة الشمسية في غوام وأدمج في شبكة الطاقة الحالية، حيث يزود حوالي 10 في المائة من الشبكة بالطاقة المتجددة. وفي آذار/مارس 2016، كشفت هيئة الطاقة في غوام النقاب رسميا عن أول مولد كهربائي يعمل بقوة الرياح، وقد أنشئ بتمويل من وزارة الداخلية بالولايات المتحدة. وبحسب التقارير، وقّعت الهيئة في عام 2018 عقودا لتركيب محطات لتوليد 120 ميغاواط من الطاقة الفولطاضوئية الشمسية لتغذية الشبكة بهدف تلبية الشرط القانوني الذي يقضي بأن تكون نسبة 25 في المائة من الطاقة التي توفرها الهيئة مستمدة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة بحلول عام 2035. وأفادت الهيئة بأن هناك مشروعا جديدا لإنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية لإنتاج وتشغيل 198 ميغاواط في ديديدو ستحل محل محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية لا تصلحان للعمل بسبب الحريق الذي اندلع في آب/أغسطس 2015، وستسمح المحطة الجديدة بإدماج مصادر الطاقة المتجددة القائمة من الطاقة الفولطاضوئية الشمسية والامتثال للمعايير البيئية الاتحادية والمحلية.

واو - الزراعة ومصائد الأسماك

39 - يُعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك قطاعين متطورين نسبيا. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند. وتُعنى مختلف الشعب في وزارة الزراعة في غوام بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة والحراجة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية. ويستعرض مجلس مفوضي الشؤون الزراعية المسائل المتعلقة بتقسيم المناطق، ومكافحة الآفات، وإعداد خطة للتنمية الزراعية، وتقديم القروض الزراعية وما يتصل بذلك، ويقدم توصيات بشأنها.

40 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ في عام 2009 بأن تقوم وزارة الدفاع والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة ببحث ومعالجة تأثير عمليات التشييد في سياق التحضير لعملية نقل القوات على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار والتعويض عنها لمساعدة المتضررين، بما في ذلك من هُم في غوام. وفي إطار عملية إعداد البيان التكميلي عن الأثر البيئي للتعزيزات العسكرية، استشارت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة دائرة الأسماك والأحياء البرية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة من أجل تحليل الآثار المحتملة للإجراءات المقترحة على الموائل الأساسية والحيوية. وترد

معلومات عن الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي الصادر عن دائرة الأسماك والأحياء البرية في عام 2015 والتعديلات اللاحقة عليه في عامي 2017 و 2018 في الفقرة 16 أعلاه.

41 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تلقت إدارة القوات البحرية، امتثالا لقانون الأنواع المهددة بالانقراض، آراء إيجابية بشأن الأثر الأحيائي من دائرة الأسماك والحياة البرية في تموز/يوليه 2015 وتموز/يوليه 2017 وتشيرين الأول/أكتوبر 2018، وتلقت كذلك خطاب موافقة من الدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية في أيار/مايو 2015. وتضمنت كل وثيقة من هذه الوثائق تدابير للحفظ و/أو تخفيف الآثار تعهدت الإدارة بتنفيذها. وامتثالا لقانون ماغنوسون - ستيفنس لإدارة عمليات حفظ مصائد الأسماك، أكملت الإدارة مشاوراتها مع دائرة مصائد الأسماك في أيار/مايو 2015. وقدمت الدائرة سبع توصيات في مجال الحفظ متعلقة بدعم موائل الأسماك الأساسية، لتتظر فيها الإدارة. وفي أيار/مايو 2015، تعهدت الإدارة بتنفيذ ست من تلك التوصيات في إطار عملية نقل القوات العسكرية إلى غوام.

سادسا - الظروف الاجتماعية

ألف - العمل

42 - وفقا للإحصاءات التي قدمتها حكومة الإقليم، بلغ معدل البطالة في أيلول/سبتمبر 2019 نسبة 3,6 في المائة، أي بانخفاض قدره 1,0 في المائة مقارنة بشهر حزيران/يونيه 2019. وحتى آذار/مارس 2019، بلغ مجموع العاملين 65 220 شخصا، مسجلا ارتفاعا عن عدد العاملين في كانون الأول/ديسمبر 2018 البالغ 65 110 أشخاص. وانخفض عدد العاملين في القطاع الخاص إلى 49 920 شخصا من 49 950 شخصا في كانون الأول/ديسمبر 2018، وانخفض عدد العاملين في الحكومة الاتحادية إلى 3 780 شخصا من 3 810 أشخاص خلال الفترة نفسها. وارتفع عدد العاملين في حكومة الإقليم ارتفاعا طفيفا خلال الفترة نفسها، من 11 350 شخصا إلى 11 520 شخصا.

43 - وحتى آذار/مارس 2019، كانت نسبة تفوق 23 في المائة من الوظائف موجودة في القطاع العام، حيث يعمل في حكومة غوام 11 820 شخصا ويعمل في الحكومة الاتحادية 3 780 شخصا. وهناك ما مجموعه 49 920 وظيفة في القطاع الخاص.

باء - التعليم

44 - يوجد في غوام نظام تعليم واسع النطاق عام وخاص. ويضم نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن الطلبة من مرحلة رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر في 26 مدرسة ابتدائية، وثمانين مدارس متوسطة، وست مدارس ثانوية ومدارس بديلة. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلا اتحاديا لدعم برامج كالتعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغذاء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لأنشطة ما بعد الدراسة التابع لوزارة التعليم. ووفقا للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم للفترة 2017/2018، بلغ عدد الطلبة في المراحل الدراسية من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر 35 386 طالبا وطالبة، 29 510 طلبة منهم ملتحقون في المدارس العامة.

جيم - الرعاية الصحية

45 - يوجد مرفقان طبيان مدنيان للمرضى الداخليين. وهناك هيئة مستشفى غوام التكتاري، وهو مستشفى حكومي يستوعب 158 سريراً للرعاية الحرجة و 40 سريراً للرعاية الطويلة الأجل. وهناك المدينة الطبية الإقليمية لغوام التي تتضمن 136 سريراً للرعاية الحرجة. ويخدم مستشفى القوات البحرية للولايات المتحدة، الذي افتتح مرفقه الحالي رسمياً في 21 نيسان/أبريل 2014، للولايات المتحدة القطاع العسكري بشكل أساسي. وتوجد في الإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية أو عامة، يقع أحدها في الشمال والثاني في الجنوب والثالث في الوسط. ووفقاً للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم، وصل عدد الأطباء المرخصين في الإقليم في عام 2017 إلى 115 طبيباً وطبيبة، مقارنة بـ 165 في عام 2016. وعلى الرغم من أن الأفراد العسكريين ومُعالِيهم لا يستخدمون في العادة المرافق الطبية المحلية، تتوقع حكومة غوام أن يتمكن جميع الموظفين المدنيين العاملين في وزارة الدفاع وجميع المهاجرين وأي عمال بناء مرتبطين بعملية إعادة تنظيم القوات من استخدام تلك المرافق.

سابعا - البيئة

46 - كما ورد بالتفصيل في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام لعام 2011، تتفّذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري أنظمة وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين الإقليم في بعض الحالات أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبياً وذات كثافة سكانية عالية؛ ولذلك تشكل بيئتها البحرية مؤشراً رئيسياً قوياً على الأثر البيئي للنشاط البشري عموماً. وقد تبين أن نوعية المياه البحرية ممتازة بوجه عام على جميع المقاييس. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام لأن الترسبات أدت إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصاب الأنهار.

47 - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر مساحة اليابسة فيها. وتتفاقم هذه المشاكل مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب مزيداً من البضائع والسلع الأساسية إلى الجزيرة. وقد أشار مكتب مسالة حكومة الولايات المتحدة في تقريره لعام 2013 (انظر الفقرة 32 أعلاه) إلى أن مدافن النفايات الحالية في غوام تمثل للمعايير البيئية، وأن لديها قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة وعلى التوسع لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم.

48 - وينشأ نحو ثلث الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرةً. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب التقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى إنشاء طرق رئيسية في المرتفعات الشديدة الانحدار إلى تحات التربة، الذي أسفرت ترسباته عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الهادبية.

49 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، درست وزارة الدفاع بالولايات المتحدة، عملاً بقانون السياسة البيئية الوطنية لعام 1969، الآثار البيئية المترتبة على إجراءاتها المقترحة، وعلى إثر ذلك، أصدرت إدارة القوات البحرية بالولايات المتحدة صحيفة قرارها (انظر الفقرة 16 أعلاه للاطلاع على مزيد من التفاصيل) في 29 آب/أغسطس 2015.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

50 - غوام عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ 24 تموز/يوليه 1981. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضا في برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد الأسماك الساحلية. وتتمتع بمركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي عام 2011، مُنحت مركز المراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

51 - ورد استعراض للتطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

52 - في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح فيها وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأشار أيضا إلى أن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز تلك الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية تقوم في الوقت نفسه، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بالنظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة لإثبات تعاون الولايات المتحدة كدولة قائمة بالإدارة وتصحيح أي أخطاء في المعلومات ربما وصلت إلى اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

53 - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أنه في 23 شباط/فبراير 2016 استضاف مساعد وزير الداخلية لشؤون المناطق الجزرية، في ذلك الوقت حلقة نقاش في واشنطن العاصمة بشأن تقرير المصير في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وضم المتكلمون في حلقة النقاش خبراء في شؤون الأقاليم ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، ووفرت المناقشة سياقيا محدثا لصناع السياسات الاتحادية، ولتمكين الجيل الجديد من اكتساب المعارف بشأن مركز مسألة تقرير المصير في الأقاليم المعنية وفهم حقوقه فيما يتعلق بتقرير المصير بموجب القانون الاتحادي والقانون الدولي. وجدد الخبراء المشاركون في حلقة النقاش تأكيد موقف الدولة القائمة بالإدارة القائل بأن لكونغرس الولايات المتحدة وحده، بموجب دستور الولايات المتحدة، السلطة الكاملة في التصرف في القواعد والأنظمة المتعلقة بالأقاليم أو في وضع ما يلزم منها. وأعيد التأكيد أيضا على دعم الدولة القائمة بالإدارة حق تقرير المصير لشعوب كل من ساموا

الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وأن لدى تلك الأقاليم، وفقا لسياسة الدولة القائمة بالإدارة، ما لا يقل عن ثلاثة خيارات مختلفة لممارسة حق تقرير المصير، وهي: استمرار المركز الإقليمي، أو اكتساب مركز الولاية، أو الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، بالاقتران مع اجتماع الرابطة الوطنية للحكام الذي يُعقد في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير من كل عام، يستضيف نائب مساعد الرئيس للشؤون الحكومية الدولية ومساعد وزير الداخلية للمناطق الجزرية الجلسة العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، حيث يجتمع كل من حاكم غوام ونظيره من ساموا الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مع كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي التنفيذي الاتحادي لمناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك لتلك الأقاليم.

54 - وفي الجلسة التاسعة للجنة الرابعة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعادت ممثلة الولايات المتحدة تأكيد قلق وفد بلدها من أن بعض مشاريع القرارات التي اعتمدت في الجلسة تعطي وزنا مبالغا فيه للاستقلال باعتباره خيارا واحدا يناسب جميع الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير، وقالت إنه وفقا لما ورد في إعلان عام 1970 لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال، أو أي مركز سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون الشعب حرا في تقرير هذا المركز (انظر A/C.4/74/SR.9).

عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

55 - في الجلسة الرابعة المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، استمعت اللجنة الرابعة إلى نائب حاكم غوام و 10 من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة غوام (انظر A/C.4/74/SR.4).

56 - في الجلسة التاسعة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، اعتمدت اللجنة، دون تصويت، مشروع القرار العاشر المعنون "مسألة غوام" الوارد في الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/74/23).

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

57 - في 7 كانون الأول/ديسمبر 2018، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار 104/74 استنادا إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/74/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب غوام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار في غوام عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب غوام هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت بالأعمال الجارية التي تقوم بها لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير وبالجهد التي تبذلها لتثقيف الجمهور؛

(هـ) أكدت أن عملية إنهاء الاستعمار في غوام ينبغي أن تكون متسقة مع الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(و) أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدوها ناخبو غوام في استفتاء عام 1987 ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وأكدت ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(ح) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله المتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، ورحبت بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التوعية؛

(ط) طلبت كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، ولاحظت الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بأراء شعب غوام ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين غوام والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونًا كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في غوام، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(م) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لالتماس كل مساعدة ممكنة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معا، واستخدامها بفعالية، وذلك في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ويسرت في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصالح شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور ومن تأثير العسكرة على البيئة، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم، وذلك وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم كلما توافرت معلومات بهذا الشأن؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة غوام وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة غوام

